

26 May 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين
٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف المتعلقة
بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي

تقرير مقدم من أيرلندا

- ١ - اتفقت الدول الأطراف، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تقدم تقارير بانتظام، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي".
- ٢ - وتقدم أيرلندا بهذه الوثيقة تقريرها إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.
- ٣ - وقد شاركت أيرلندا مشاركة نشطة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وذلك بوصفها رئيسة للاتحاد الأوروبي وعضواً في ائتلاف البرنامج الجديد.
- ٤ - وفي عام ٢٠٠٤، شاركت أيرلندا إلى جانب الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد في تقديم قرار الجمعية العامة ٥٩/٧٥ (التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي).

تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدريبية الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" المدرجة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠:

الخطوة ١

أهمية وإلحاح إنجاز التوقيعات والتصديقات، دون تأخير ودون شروط، ووفقاً للإجراءات الدستورية، من أجل التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - صدقت أيرلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تموز/يوليه ١٩٩٩ وشددت على الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ المعاهدة دون تأخير ودون شروط. ولقد عملت أيرلندا على دعم تحقيق هذا الهدف في إطار الاتحاد الأوروبي وائتلاف البرنامج الجديد. وما زالت أيرلندا تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الخطوات البناءة الأساسية على درب نزع الأسلحة النووية.

٦ - وكانت أيرلندا من بين البلدان الموقعة على البيان الوزاري المشترك المؤيد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي صدر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والذي دعت فيه الأطراف الموقعة، في جملة أمور، جميع الدول إلى مواصلة الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وأشارت فيه إلى أن الالتزام الطوعي بهذا الوقف الاختياري أمر ذو أهمية قصوى، ولكن ليس له ذلك الأثر الدائم والملزم قانوناً الذي سترتب على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وأعدنا أيضاً تأكيد تعهدنا بالالتزامات الأساسية التي تنص عليها المعاهدة ودعونا جميع الدول إلى الإحجام عن الأعمال التي من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة والقصد منها ريثما تدخل حيز النفاذ.

الخطوة ٢

الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى إلى حين بدء نفاذ المعاهدة.

٧ - تحث أيرلندا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، جميع الدول على الالتزام بالوقف الاختياري وعلى الإحجام عن أي أعمال تتعارض مع الالتزامات والأحكام التي

تنص عليها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد دعا القرار ٧٥/٥٩ الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد إلى التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الخطوة ٣

ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها دولياً وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى وفقاً لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومؤتمر نزع السلاح مدعو بقوة إلى الاتفاق على برنامج عمل يتضمن الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة بهدف الانتهاء منها خلال خمس سنوات.

٨ - إن أيرلندا عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٩ وقد دعمت بحمة الجهود الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر بشأن برنامج العمل. وتؤيد أيرلندا الجهود المبذولة في إطار مبادرة السفراء الخمسة بهدف البناء على الاقتراح الأولي الذي قدمه السفير أموري، وتؤيد كذلك أحدث الجهود التي بُذلت من أجل إيجاد مخرج من الطريق المسدود. ونحن ما زلنا نرى أنه ينبغي للمؤتمر الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تتعلق بالمواد الإنشطارية.

٩ - وقد أعرب وزير خارجية أيرلندا، السيد ديرمو آهيرن، في كلمته التي ألقاها في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، عن خيبة أمله لإخفاق مؤتمر نزع السلاح في الوفاء بالولاية التي خُولت له في آخر مؤتمر لاستعراض المعاهدة، وهي أن يتفق على برنامج عمل يتضمن التفاوض بشأن معاهدة من ذلك القبيل.

الخطوة ٤

ضرورة أن تُنشأ في مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية مناسبة تناط بها ولاية معالجة مسألة نزع السلاح النووي. ومؤتمر نزع السلاح مدعو إلى الاتفاق على برنامج عمل يتضمن إنشاء مثل هذه الهيئة فوراً.

١٠ - لا تزال أيرلندا تؤيد التبكير بإنشاء هيئة فرعية تتولى تحديداً معالجة مسألة نزع السلاح النووي. كما أننا نرى فائدة في الشروع في عملية تفضي في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة.

الخطوة ٥

انطباق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتدابير تحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة.

١١ - إن مبدأ اللارجعة مبدأ أساسي يجب تطبيقه على جميع تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة (بصرف النظر عما إذا كانت هذه التدابير أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف). وترى أيرلندا أن تطبيق هذا المبدأ هو الضمان الوحيد للحيلولة دون إمكانية إعادة نشر الأسلحة.

الخطوة ٦

تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإزالة ترساناتها النووية بالكامل بما يفضي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

١٢ - لا تزال أيرلندا، بوصفها عضواً في ائتلاف البرنامج الجديد، تدعو بإلحاح إلى إحراز تقدم يمكن التحقق منه في إطار هذه الخطوة. ويشكل وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذا التعهد القاطع ضرورة أساسية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

١٣ - وعلى نحو ما ذكر وزير خارجية أيرلندا، السيد ديرمو آهيرن، في البيان الذي أدلى به في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في ٢ أيار/مايو، قُدمت التعهدات الملزمة قانوناً بالإحجام عن استحداث الأسلحة النووية، وهي التعهدات التي وفّت بها الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، في سياق تعهدات ملزمة قانوناً أيضاً من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة أسلحتها النووية. وأضاف أن هذه هي الصفة الأساسية التي تقوم عليها المعاهدة ومن المشكوك فيه أن التوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان سيتسنى أبداً لولا هذا الاتفاق.

الخطوة ٧

دخول معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ("معاهدة ستارت - ٢") حيز النفاذ وتطبيقها بالكامل في وقت مبكر، وإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ("معاهدة ستارت - ٣") في أقرب وقت ممكن، مع الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها بوصفها الركيزة الأساسية للاستقرار الاستراتيجي وأساساً لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية، وفقاً لأحكامها.

١٤ - إن التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠ (إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية واندثار معاهدة "ستارت - ٣") لم تؤد إلى انتفاء الحاجة إلى إرساء أساس لإجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وترحب أيرلندا بإبرام معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٢ بوصفها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إلا أننا نشدد على أهمية مبدئي اللارجعة والشفافية في جميع تدابير تحديد الأسلحة.

الخطوة ٨

إتمام وتنفيذ المبادرة الثلاثية الأطراف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥ - تواصل أيرلندا تأييد هذه المبادرة، وهي ترحب بالحصول من الأطراف المعنية على تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

الخطوة ٩

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وعلى أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع:

- مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية لجهودها الرامية إلى تخفيض ترساناتها النووية من جانب واحد؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة الشفافية فيما يتعلق بقدراتها في مجال الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملاً بأحكام المادة السادسة والقيام، كتدبير طوعي من تدابير بناء الثقة، بدعم إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي؛

- إجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على أساس مبادرات من جانب واحد وباعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛
- اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لمواصلة خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية؛
- تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للتقليل إلى أدنى حد من خطر احتمال استعمال هذه الأسلحة في أي وقت في المستقبل، وتيسير عملية إزالتها إزالة تامة؛
- إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، حالما يصبح ذلك ملائماً، في العملية المفوضية إلى الإزالة التامة لأسلحتها النووية.

١٦ - لا يسع أيرلندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلا أن تدعو بالحاح إلى إحراز تقدم بشأن تنفيذ هذه الخطوات. ونحن نلاحظ بصفة خاصة أهمية مبدأ الشفافية الذي تشتمل عليه هذه الخطوة. وينبغي تطبيق هذا المبدأ، بالإضافة إلى مبدأ اللارجعة ومبدأ التحقق، على جميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

١٧ - ويتواصل العمل على وجه الخصوص في مجال تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وما زالت أيرلندا تؤيد هذه المبادرة وتكرر الدعوة التي وجهها ائتلاف البرنامج الجديد في القرار ٥٠/٥٨ (تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية) في دورة الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣.

١٨ - وكما ورد في تعليق وزير خارجية أيرلندا، السيد ديرمو آهيرن، يساورنا القلق، بعد مضي نحو ١٥ عاماً على نهاية الحرب الباردة، عندما تستمر إعادة تأكيد أن الأسلحة النووية حيوية للمفاهيم الاستراتيجية في المستقبل المنظور. ويزيد هذا القلق في ضوء تقارير عن خطط لاستحداث أسلحة نووية جديدة أو تغيير الأسلحة النووية من أجل استعمالات جديدة. وتعتقد أيرلندا أن هذه الخطط لا تبعث على الثقة نهائياً.

الخطوة ١٠

اعتماد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترتيبات للقيام، بأسرع ما يمكن عمليا، بإخضاع المواد الإنشطارية التي تقرر كل منها أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو إخضاعها لأي إجراءات تحقق دولي مناسبة أخرى، ووضع ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية، لضمان بقاء هذه المواد خارج نطاق البرامج العسكرية بصفة دائمة.

١٩ - إن أيرلندا تهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تضع بعد مثل هذه الترتيبات أن تقوم بذلك.

الخطوة ١١

إعادة تأكيد أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

٢٠ - إن أيرلندا تشارك مهمة في عدد من محافل نزع السلاح، وهي دولة طرف في جملة صكوك منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واتفاقية أوتاوا. كما تنشط أيرلندا في العمل في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز سياسة الاتحاد بشأن أسلحة الدمار الشامل.

٢١ - وتشارك أيرلندا أيضا في عدد من المحافل المعنية بمراقبة الصادرات، لا سيما مجموعة أستراليا، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، ومجموعة الموردين النوويين، وترتيب واسينار، ولجنة زانغر. وترى أيرلندا أن الرقابة الفعالة على الصادرات تكمل الجهود المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

٢٢ - ومن الأهمية بمكان أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل القضاء على السوق السوداء للمواد النووية والتكنولوجيا النووية. وعلى جميع البلدان ألا تدخر جهدا في التصدي لشبكات التهريب والتوريد غير المشروعين وفي معالجة مسألة ضلوع جهات من غير الدول في انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل. كما ينبغي للدول أن تكفل الكشف إلى أقصى حد ممكن عن جميع ما بحوزتها من معلومات هامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل المساعدة في تحقيقها المتواصلة.

الخطوة ١٢

تقدم جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، تقارير بانتظام عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"، مع الإشارة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢٣ - تعتبر أيرلندا تقديم تقارير منتظمة عنصراً أساسياً في النقاط الثلاث عشرة، وقد قدمت تقريراً إلى اللجنة التحضيرية الثالثة في عام ٢٠٠٤. وترى أيرلندا أن تقديم التقارير ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة هامة لتعزيز عملية عدم الانتشار عن طريق زيادة الشفافية.

الخطوة ١٣

مواصلة تطوير قدرات التحقق التي ستلزم للتأكد من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٤ - تعتقد أيرلندا أن الدور الحيوي الذي يؤديه نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النظام العالمي لعدم الانتشار ينبغي إقراره وتعزيزه خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. وقد أيد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ تحديد البروتوكول الإضافي النموذجي الذي أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٥ - وتدعم أيرلندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهام التحقق التي تضطلع بها وتؤيد بقوة وجود نظام للضمانات المعززة للوكالة. وقد أكملت أيرلندا إلى جانب جميع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراءات تصديقها على بروتوكول إضافي مع الوكالة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ونحن نعتقد أن البروتوكول الإضافي ينبغي أن يعتبر جزءاً أساسياً في نظام فعال للضمانات وأن البروتوكول الإضافي واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يشكلوا معيار التحقق بالنسبة لجميع الدول الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على بروتوكول إضافي أن تقوم بذلك، بصرف النظر عن حجم أو طبيعة برنامجها النووي.